



Voice of Bahrain

BM Box 6135, London WC1N 3XX

Email: info@vob.org,

Web Site: www.vob.org

العدد 325 فبراير 2010 صفر/ ربيع الأول 1431

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين

فريدوم هاوس قالت كلمتها الفاصلة:

البحرين بلد لا تتوفر فيه الحرية

* خلص تقرير مؤسسة "فريدوم هاوس" الأميركية بشأن مؤشر الحريات في العالم 2010، إلى تراجع مستوى البحرين على مستوى الحريات المدنية والحقوق السياسية، إذ صنف التقرير البحرين ضمن الدول غير الحرة، بعد أن كانت حرة جزئياً. وقد منحت "فريدوم هاوس" البحرين درجة 7 / 6 بالنسبة للحقوق السياسية وهو ما مثل تراجعاً في هذا الجانب، فيما بقت البحرين على الدرجة السابقة ذاتها وهي 7 / 5 بالنسبة لمجال الحريات المدنية. وتعتبر الدرجة 7 أسوأ الدرجات فيما تمثل الدرجة 1 الأفضل. وقد اعتمد التقرير على متغيرين رئيسيين هما الحقوق السياسية والحريات المدنية، إذ اعتبر التقرير وجود تراجع فيهما، مبدئياً (التقرير) عدم الارتياح من حالات الاعتقالات التي تمت في العام 2009، واعتبرها خطأ وتشكل في حد ذاتها تراجعاً كبيراً. وأشار التقرير إلى سياسات التمييز ضد فئة محددة من المجتمع، ودونها من ضمن المؤاخذات على مستوى الحقوق والحريات السياسية والمدنية.

* تراجعت البحرين على مستوى الحريات الصحافية بحسب التقرير السنوي الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود" إلى المرتبة 119 بعد أن احتلت المرتبة 96 في العام 2008. وصنفت المنظمة في تقريرها الصادر أخيراً، البحرين ضمن الدول "قيد المراقبة"، فيما تناول التقرير الحريات الصحافية في 175 دولة. وقالت المنظمة في تقريرها أن "الانترنت تمنح صحافي البحرين مساحة مهمة من الحرية، غير أن السلطات أخذت تُخضع هذه المساحة لمزيد من المراقبة والسيطرة". وأضافت: "أخذت شركة الاتصالات البحرينية التي تشكل الدولة أبرز المساهمين فيها، تفرض -رسمياً- الرقابة على الصفحات التي تحرض على العنف والكرهية وتلك التي تتمتع بطابع إباحي، كما أن عدة مواقع تابعة لمنظمات غير حكومية وطنية ودولية نالت نصيبها من الحجب".

* استمرت أكثر القرى في الخروج بالمسيرات والاحتجاج على استمرار اعتقال الشباب، فقد كانت قرى الديه، والدير، السهلة، جدحفص، سترة، وكرزكان في حالة مستمرة من الخروج والاحتجاج المستمرة، وبدورها كانت قوات الامن المرتزقة تتصدى بقوة ووحشية مستخدمة الرصاص المطاطي والشوون والغاز المسيل للدموع بكثافة. وقد عمدت قوات الأمن لنصب نقاط مراقبة عند مداخل القرى المتحركة.

* قال أمين حركة حق الأستاذ حسن المشيمع: من يخلق أسباب التوتر والإخلال بالأمن هم أنتم كعصابة، في معرض إتهامه للنظام وليس شعب البحرين. وقال ان حل المشكلات لا يأتي عن طريق التهديد الأمني والقبضة الحديدية بل بالتفاهم والحوار الجاد، هناك عقلاء يريون مصلحة البلد الحقيقية فلتجلسوا معهم. أما هذه الوسائل فإنها لا تخلق إلا العنف المضاد، إذا لم تعالج هذه الأسباب فالوضع لا بد أن ينفجر في يوم من الأيام. نحن مطالبون باستخدام كافة الوسائل السلمية المتاحة والممكنة إعلامية وحقوقية وسياسية، فلنترك الخلاف والصراع البيئي فكلنا نتعرض للإبادة والجرائم. وأضاف "أصبح المعيار للترقية في الجهاز الأمني هو من يكون أكثر إجراماً ضد الشعب كما حدث لخالد الوزان؟"

ما دلالات تقرير "بيت الحرية" "Freedom House" الأخير الذي صنف البحرين ضمن "البلدان التي لا تتوفر فيها الحرية"؟ فبعد عقد كامل من التطويل الإعلامي السلطوي تخرج هذه المؤسسة الدولية المرموقة لتؤكد مجدداً ان النظام الجاثم على الصدور في البحرين لم يوفر الحرية للمواطنين البحرينيين، وان ادعاءات ابواقه الاعلامية خرقاء جوفاء. هذه المؤسسة تعمل باستقلال ضمن ضوابط علمية ولا تخضع لتأثير الجهات المعارضة للانظمة. وليس لديها مصلحة في استهداف هذا النظام ام ذاك، لانها تسعى لابرز حالة الحرية في دول العالم واعطاء مؤشر لمدى تقدم الدول او تأخرها في مضمار الحرية واحترام الشعوب وحقوقها في تقرير مصائرها. وهنا يبرز السؤال عن طبيعة الاجهزة التي انشئت في البحرين بعد اعلان الحاكم مشروعه السياسي في 2001: فهل هي ديمقراطية ام دعائية؟ وماذا عن الانتخابات التي تكرر اجراؤها، أليست مؤشراً ديمقراطياً؟ ما الذي يمكن عمله لارغام الحكم الخليفي على التخلي عن اساليب التصليل والتشويش بعد ان انكشفت اباطيله ودعاياته الخاوية؟ كيف يستطيع اهل البحرين استرجاع الحرية المسلوبة منهم وكسر شوكة الحكم الاستعبادي الذي يمارس ابشع وسائل التنكيل بهم؟ ألم يحن الوقت لمن يدعم هذا الحكم المتخلف لاعادة النظر في مواقفهم ويدعموا نضال الشعب البحراني من اجل الاستقلال والحرية؟

المؤسسة المذكورة لا بد انها اخذت في اعتبارها عددا من الامور وهي تصنف البحرين ضمن مؤشر الحرية الذي تعمل به والذي يضع في حسبانته عددا من الامور. واذا كانت الابواق السلطوية ستسعى جاهدة لتهميش قرار "بيت الحرية" فانها لن تستطيع اخفاء الحقائق زماً اطول بعد سنوات من التصليل والتشويش. فقد اثبتت الاقلام الماجورة التي ما فتئت تشن الهجوم ضد الاحرار وتنتقرب لرموز الحكم بالنفاق والجدل، انها غير ذات شأن امام المؤسسات الدولية المستقلة، وانها أقل شأناً من تغيير الحقائق مهما توفر لديها من امكانات مادية وثمة مقولة مفادها ان "الحقيقة دأبت على اظهار نفسها دائماً". فالنظام الخليفي يعرف حقيقته، وانه لم يعترف يوماً بالشراكة السياسية مع اهل البحرين الذين اعتبرهم "أعداء" منذ اليوم الاول لاحتلال البلاد، ولم يغير نظريته لهم يوماً. وقد سعى بشكل متواصل لاستبدالهم بشعب آخر يستقدم افراده من اصقاع الارض ليحلوا محل السكان الاصليين (شبيعة وسنة) ليكونوا اكثر طوعاً له وقبولاً باذلاله واستعباده. فالقرارات التي فرضها الحكم الخليفي على اهل البحرين طوال العقد الماضي أصرت على التعامل مع السكان الاصليين بروح الثأر والانتقام والتهميش، ولم تقم على اساس السماح لهم بتقرير المصير او الشراكة السياسية او التمتع بحقوق المواطنة، او الشعور بالامن. واعتقد النظام ورموزه ان بإمكانه تمرير مشروعه من خلال اجهزته الاعلامية التي انفق عليها اموال الشعب المنهوبة، ووظف فيها ذوي النفوس الرخيصة والضمان الميته المستعدين لبيع اقلامهم على حساب الحقيقة.

ان من يدرس تطورات الوضع البحراني في العقد الاخير لا يمكن ان يتجاوز الحقائق التالية: الاولى ان الحكم الخليفي اعتمد سياستين متوازيتين ازاء العلاقة مع اهل البحرين: السعي لاستمالتهم بالكلام المعسول وان كان خالياً من اي مضمون، وممارسة القمع كوسيلة لردع النشاط منهم ومنع تعمق الشعور بالحرية لديهم. الثانية: انه في الوقت الذي اعلن فيه عن عزمه على الاصلاح والتخلص من اوزار الماضي فانه لم يفصل عملياً او نفسياً عن ذلك الماضي. فقد ا ستمر في الاساليب نفسها في القمع من جهة وحماية المعذبين من جهة اخرى. الفرق ان الحكم الخليفي قبل مجيء الحاكم الحالي كان يمارس القمع خارج القانون، بعد ان

التمتة صفحة (8)

تقرير هيومن رايتس ووتش السنوي 2009 - البحرين

أحداث في 2009

استمرت الحكومة البحرينية في عام 2009 في إخضاع حريات التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات للقيود التعسفية. وقد شهد العام تصعيداً في المواجهات بين قوات الأمن والمتظاهرين الذين كانوا يحتجون حسب قولهم على تمييز الحكومة التي يهيمن عليها العنصر السنّي ضد الأغلبية الشيعية في البحرين. واتهمت منظمات حقوقية بحرينية السلطات باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين وتعريض نشاط المعارضة المحتجزين للتعذيب والمعاملة السيئة. وفي مارس/آذار وأبريل/نيسان أسفرت المصادمات عن مقتل عامل باكستاني (أصابته سيارته زجاجة مولوتوف) وعضو باكستاني من قوات الأمن.

وفي 11 أبريل/نيسان أصدر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين قراراً بالعفو عن 178 ناشطاً من المعارضة كانوا متهمين - وفي بعض الحالات مُدانين - باتهامات على صلة بالأمن. إلا أن القرار لم يصدر في الجريدة الرسمية، مما يثير المخاوف حول احتمال عودة الاتهامات والأحكام بالسجن في أي وقت.

وفي 10 نوفمبر/تشرين الثاني، وبما يتفق مع تعهد تقدمت به البحرين لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، أنشأت هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وهي جهة حكومية مُكلفة بمراجعة وتطوير التشريعات بحيث تصبح متفقة مع المعاهدات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

حرية التعبير والإعلام

تستمر السلطات في استخدام قانون الصحافة (قانون 47 لعام 2002) في تقييد تغطية القضايا المثيرة للجدل، ومنها فساد بعض المسؤولين. وفي مايو/أيار 2008 أعلنت الحكومة عن تشريع جديد للصحافة من شأنه إلغاء العقوبات الجنائية عن أغلب المخالفات الصحفية، لكن يبدو أن ما زال فيه ما ينص على عقوبات جنائية لبعض أنواع التعليقات الكتابية أو الشفهية، ومنها ما ينبئ أنه "يمس الوحدة الوطنية". وما زال مشروع القانون بانتظار الموافقة من مجلس النواب حتى كتابة هذه السطور. وتعرض صحفيون كثيرون للملاحقة القضائية الجنائية بموجب القانون الحالي، على خلفية كتابة موضوعات عن المحسوبة والفساد في أروقة الهيئات الحكومية.

وقال بعض الصحفيين لـ هيومن رايتس ووتش إن مسؤولين بوزارة الداخلية اتصلوا بهم للشكوى بعد أن نشروا موضوعات معتدلة في انتقادها للسياسات الحكومية، وفي بعض الحالات تدخلوا لمنع نشر المعلومات. وفي أبريل/نيسان 2009 أمرت السلطات بإغلاق صحيفة أخبار الخليج اليومية، بذريعة خرقها لقانون الصحافة، لكنها رفعت الحظر عن الصحيفة بعد 24 ساعة. موفر خدمة الإنترنت الوحيد في المملكة، شركة

باتيلكو، هي شركة حكومية. ومركز البحرين لحقوق الإنسان المستقل، أفاد في عام 2009 بأن السلطات حجبت أكثر من 1000 موقع، منها مواقع منتديات سياسية ومدونات وصحف ومنظمات حقوقية مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

وفي يونيو/حزيران 2009 عاقبت جامعة البحرين - الجامعة العامة الوحيدة في البلاد - طالبة نور عباس بإيقافها فضلاً دراسياً بعد أن وزعت منشوراً ينتقد سياسات الجامعة والكليات. وفيما بعد خففت الجامعة عقوبة عباس إلى "ثلاثة تحذيرات"، بمعنى أن أية مخالفة إضافية سوف تؤدي إلى فصلها من الجامعة. إثر ذلك كفت نور عباس عن نشاطها الطلابي.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2008 بعد أن عقد العديد من الناشطين والمعارضين البحرينيين اجتماعات في واشنطن، هددهم وزير الداخلية راشد بن عبد الله آل خليفة بالملاحقة القضائية جراء حرق المادة 134 من قانون العقوبات، التي ورد فيها أن المواطن الذي لا يستخرج تصريحاً حكومياً بحضور اجتماعات بالخارج لمناقشة الشؤون الداخلية البحرينية يخضع للسجن والغرامات.

حرية التجمع

القانون رقم 32 لعام 2006 يطالب المنظمين لأي اجتماعات عامة بإخطار الأمن العام قبل ثلاثة أيام على الأقل من الموعد المزمع، ويصرّح بأن من حق المسؤول تحديد ما إذا كان الحدث المزمع يستدعي تواجد الشرطة بناء على "موضوعه... أو أية اعتبارات أخرى". وينص القانون على أن منظمي الاجتماع مسؤولين عن "منع أي خطاب أو مناقشة تمس الأمن العام أو الآداب العامة" مع عدم تعريف "النظام العام أو الآداب العامة".

وقد أفاد مركز البحرين لحقوق الإنسان أن السلطات أجبرت مركز العطار على إلغاء فعالية كان يعتزم تنظيمها في أغسطس/آب 2009 وفيها كان من المقرر أن يتحدث عدد من قيادات المعارضة. وأخطر مسؤولو وزارة الداخلية رئيس المركز بأنهم سينشرون قوات الأمن لمنع انعقاد الفعالية، وضغطوا على الإدارة لتوقيع بيان يفيد بتحمل المسؤولية الشخصية إذا تم عقد الفعالية. وفي اليوم المقرر، منعت قوات الأمن الجميع من الاقتراب من المركز.

المجتمع المدني وحرية تكوين الجمعيات

تستمر السلطات في منع إضفاء الصفة القانونية على مركز البحرين لحقوق الإنسان، الذي أمرت بحله في عام 2004 بعد أن اتهم رئيسه آنذاك رئيس الوزراء بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان. منظمات أخرى، منها اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، حاولت في عام 2005 التسجيل لدى وزارة التنمية الاجتماعية، بموجب القانون، لكن حتى كتابة هذه السطور لم تتلق أي رد على طلبات التسجيل. وحتى أكتوبر/

تشرين الأول 2009 كان محمد المسقطي رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان بصدد عقوبة بالحبس ستة أشهر و/أو غرامة بناء على اتهامات على صلة بنشاطه في جمعية غير معترف بها.

وفي عام 2007 أعدت وزارة التنمية الاجتماعية مشروع تشريع جديد عن منظمات المجتمع المدني، لكن حتى كتابة هذه السطور لم تقدم الوزارة المشروع إلى البرلمان. ويضم مشروع القانون بعض أوجه التحسن التي طرأت على القانون القائم (قانون 21 لعام 1989)، لكنه - مشروع القانون - يحوي عدة أحكام غير متسقة مع المعايير الدولية. وتم نشر نسخة من مشروع القانون في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 وهو يخول لوزارة التنمية الاجتماعية إغلاق أية منظمة لمدة أقصاها 60 يوماً دون أمر محكمة إذا ارتأت أن المنظمة خرقت القانون البحريني، ومنه قانون الجمعيات.

وصدقت البحرين على بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية، لكن لم تصدق على أي من الاتفاقيتين الأساسيتين الحاكميتين لحرية تكوين الجمعيات. القانون 33 لعام 2002 يسمح للعمال بتشكيل النقابات والانضمام إليها. وعلى النقيض من توصيات لجنة منظمة العمل الدولية عن حرية تكوين الجمعيات، فهناك مرسوم أصدره رئيس الوزراء في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ما زال سارياً، وهو يحظر الإضراب عن العمل في عدة قطاعات اقتصادية بذريعة أنها توفر خدمات أساسية.

حقوق العمال الوافدين

هناك ما يُقدَّر بـ 462139 عاملاً وافداً على البحرين، وهم بالأساس من جنوب آسيا. في مايو/أيار 2009 أعلن وزير العمل مجيد العلوي عن مقترح بمراجعة نظام الكفالة البحريني، يهدف إلى تقليص فرص استغلال العمال الوافدين والإساءة إليهم. النظام السابق كان يربط تأشيرات عمل المهاجرين ووضعهم كمهاجرين بأصحاب عملهم، مما كان يُمكن أصحاب العمل من الإساءة إليهم ويمنع العمال من تغيير الوظائف أو مغادرة البلاد. وبموجب القانون المُعدّل الذي تم إقراره في 1 أغسطس/آب، ترعى الحكومة رسمياً كل عامل، وتسمح له بتغيير صاحب عمله بشكل أيسر. وحتى كتابة هذه السطور ما زال من غير الواضح إن كان هذا الإصلاح سيُنفذ بالكامل. وتعارض دوائر الأعمال والتجارة في البحرين بقوة هذه التغييرات، وما زال العمال بحاجة إلى كفالة من حيث الممارسة من قبل فرد أو شركة من أجل البقاء بصفة قانونية في البلاد. ويشككي العمال الوافدون من أن بعض أصحاب العمل يصادرون جوازات سفرهم بصفة غير قانونية ولا يدفعون الأجور.

القانون المُعدّل يستبعد عاملات المنازل من مظلة الحماية، رغم أنه عرضة لخطر الإساءات أكثر من غيرهن من العمال نظراً لعزلتهن في المنازل.

تتمة تقرير هيومن رايتس ص 2

وفي عام 2009 ظهرت قضايا إساءات بدمية وتقييد الإقامة القسري ووفاة عاملات منازل.

حقوق المرأة

في مايو/أيار 2009 أصدرت البحرين أول قانون كتابي للأحوال الشخصية (قانون رقم 19 لعام 2009)، لكنه ينطبق على السنة فقط. فعلماء الشيعة يطالبون بضمانات دستورية بأنه لن يتم تعديل قانون الأحوال الشخصية، فيما تضغط منظمات المرأة من أجل قانون موحد للأحوال الشخصية لجميع المواطنين. وقالت الحكومة إنها تعمل على الوصول لإجماع مجتمعي من أجل إصدار قانون أحوال شخصية مطبق على الشيعة والسنة على حد سواء. وقضاة محكمة الشريعة - وهم في الأغلب علماء دين محافظون لديهم تدريب قانوني قليل - ينظرون في قضايا الزواج والطلاق والوصاية على الأطفال والموارث طبقاً لتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية دون الرجوع إلى قانون محدد. وهم في الأغلب يحكمون لصالح الرجال ويعارضون بشكل واضح مساواة المرأة بالرجل. وما زال من غير الواضح إن كان وضع قانون الأحوال الشخصية بشكل كتابي قد وضع حداً لهذه المشكلة بالنسبة للنساء من السنة. وفي يوليو/تموز 2009 أطلق المجلس الأعلى للمرأة شبه الرسمي حملة تطالب بالمساواة في حقوق المواطنة. المادة 4 من قانون الجنسية لعام 1963 لا تسمح للنساء البحرينيات المتزوجات من رجال غير بحرينيين بأن يحصل أبنائهن على الجنسية، مما يميز ضد أكثر من 2000 أسرة في البحرين. وصدق الملك على قانون رقم 35 لعام 2009 القاضي بدفع أطفال النساء البحرينيات المتزوجات من غير بحرينيين لنفس الرسوم التي يدفعها المواطنون جراء الحصول على الخدمات الحكومية، مثل الصحة والتعليم والسكن.

مكافحة الإرهاب

في أغسطس/آب 2006 وقع الملك تشريع "حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية" محولاً إياه إلى قانون رغم بواعث قلق أربابها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في معرض مكافحة الإرهاب، من أن القانون يضمن تعريفات فضفاضة للغاية للإرهاب والأعمال الإرهابية. كما يسمح القانون بفترات مطولة من الاحتجاز دون نسب اتهامات أو مراجعة قضائية. وفي فبراير/شباط 2009 اتهمت السلطات القضائية عدة معارضين رفيعي المستوى بموجب قانون الإرهاب. وكانوا من بين من تم الإفراج عنهم بناء على العفو الملكي في أبريل/نيسان.

التعذيب والمعاملة السيئة

أفادت جماعات حقوقية بحرينية بمزاعم لا حصر لها بانتهاكات لإجراءات التقاضي السلمية، ومنها 11 اعتزافاً متلفزاً يبدو أنها جميعاً قد انتزعت بالإكراه. وأنكرت الحكومة إخضاع المسؤولين للمحتجزين للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية. وفي تقرير الحكومة إلى آلية المراجعة الدورية الشاملة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبريل/نيسان 2008، ذكرت البحرين أنه "لا توجد حالات تعذيب في المملكة".

القرار 56 لعام 2002 الذي يضيف الحصانة من التحقيقات ومجريات التقاضي على المسؤولين الحكوميين المزعومة مسؤوليتهم عن التعذيب وغيره من ضروب انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة قبل عام 2001، ما زال مطبقاً.

الأطراف الدولية الرئيسية

تستضيف البحرين مقر الأسطول الأميركي الخامس وهي تقدم دعماً لوجستياً للعمليات العسكرية في العراق وأفغانستان.

من تجارة الناشر إلى تجارة العقار خليفة الظهراني: من أين لك هذا؟

هذا الرجل الذي أنا بصدد الحديث عنه هو السيد خليفة احمد الظهراني رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، وابن أحمد الظهراني الذي كان إماماً للشيخ سلمان بن حمد آل خليفة الحاكم السابق للبحرين وجد الملك الحالي. وكان الظهراني الأب يؤم الصلاة في المسجد التابع للحاكم والكائن بمنطقة الصخير، وكان رجلاً فقيراً بسيطاً لا يملك من متاع الدنيا شيئاً. أما أبنه خليفة فكان عاملاً بسيطاً في شركة (بابكو) يرتدي ملابس الشركة البسيطة والمعروفة (ألزي الخاكي)، كأي عامل آخر لا يتميز عنهم بشيء. إلى جانب عمله، كان الظهراني قد فتح له (كافيتيريا) صغيرة في الشركة، يبيع فيها وجبة دسمة معروفة لدى أهل البحرين وهي مرقة وسندوتشات الناشر، وهي أكلة لذيفة يحبها أهل البحرين البسطاء، وتعتبر مرقة الناشر وجبة هندية تحتوي على لحم غنم مقطع بأحجام صغيرة يطبخ مع الخضار المشكلة، مضافاً إليها البهارات الهندية التي تكسبها لذة. أكسبته مرقة الناشر شعبية واسعة بين عمال وموظفي الشركة، بل أصبح المكان الذي يجتمع فيه الجميع لتناول وجبة الإفطار. ومرت الأيام والسنوات ورأينا هذا الرجل وقد كثر ماله، وزادت تجارته وثورته، وأمطرت عليه السماء ذهبا وفضة، وأصبح له وفرة من الأبناء والبنات من زوجاته الأربع. لقد كان هذا الرجل نائباً في برلمان عام 1973م، وكان خلال فترته يخدم الحكومة بإتقان وامتياز بل كان رجل الحكومة داخل البرلمان آنذاك، وحينما حل المجلس توطدت علاقته برموز الفساد في السلطة أكثر وأكثر. وبعد بضع سنين وفي عام 1993م تم تعيينه عضواً بمجلس الشورى سبب الصيت، وهو لا يملك من المؤهلات التعليمية أو الثقافية أي شيء، ولا بصيرة ولا معرفة بشيء من متطلبات الناس والمجتمع. تم تعيينه مراراً بمجلس الشورى لأنه رجل عرفه الطاعة والخنوع لأولياء الأمر من الحكام المستبدين، يحقق أهدافهم ببسالة ويعمل لمصالحهم ثم لمصالحه الخاصة، يدار بأبدي خفية من خلف الكواليس، يصفقون ويزمرون ويعزفون له على بطولاته الوهمية، كل ذلك على حساب المواطنين الشرفاء والبسطاء وحين أراد الديوان الملكي إعادة الحياة البرلمانية العرجاء والديمقراطية الشكلية المزيفة، والتي تمثلت في إقامة برلمان ذي مواصفات مزاجية فردية تدار منالديوان، بل كان لها اليد الأولى في اختيار أكثرية أعضائه الجمازية المتأسلمين، عن طريق الصناديق العامة. وارتأت قيادة الديوان في شخصية خليفة الظهراني خير من يقوم برأسه علماء السلف أو علماء البلاط في البرلمان والذي تم توصيلهم زورا وتزويرا إلى بقية البرلمان. وتنفس وزير الديوان الملكي خالد بن احمد آل خليفة الصعداء بعد أن نال بغيته وتحقق أحلام العظمة لديه، وأطمأن على حصد ثروته، وطمانهم في عدم حسابتهم، لأن من ترأس ممثلي الشعب هو أبنهم الوفي خليفة الظهراني.

ثم لم يكن من هذا الابن البار إلا أن وضع مسؤولياته البرلمانية في خدمة الشعب على جهة، وتفرغ لجمع الأموال وكنز الامتيازات والعطايا، والتحايل للاستيلاء على ممتلكات الشعب من أراضي ومزارع يحصدها كهبات وهدايا، على عمله في نصرة الظالم على المظلوم وإخفاء مفاصد وجرائم السلطة، وإلا كيف نفهم من رجل كان عاملاً بسيطاً في شركة بابكوميتهن بيع الناشر في أن يصبح ذا ثروة كبيرة طائلة تمتد لها الأعناق، وتشخص لها الأبصار. فقد أستطاع الظهراني طيلة فترة وجوده في مجلسي الشورى والنواب أن يشيد لهجمعات وفل لا تعد ولا تحصى. لقد مرت بها بالصدفة وشاهدت احد تلك المجمعات والذي يعمل على تشييده ويحوي على العشرات من المباني والمئات من الشقق قرب قرية الهلمطريطل على شارع الشيخ عيسى بن سلمان، وهناك مجمع آخر في منطقة الجنبية ومقابل لمبنى جريدة الأيام الجديد، بل هناك الكثير من المباني الأخرى والأراضي الشاسعة الممتدة التي لم استطع أن أحصيها لكثرتها.

يا رئيس مجلسنا الموقر، إنني أرى أن أبناء شعبنا منك يتضرع جوعاً، فقيراً لا يملك مأوى ويتكدس في غرف صغيرة كالقبور، أليس من حقنا يا خليفة أن نسألك عن كل هذه الأملاك التي بحوزتك اليوم، ألا تعد هذا للأملاك والعقارات من حقوق المواطنين، هل لنا أن نعرف من أين أتيت بها؟ هل لك أنتفتح كتابك لنقرأ صفحاته ونقرأ في ثنايا سطور سر تلك الثروات، ونحاسبك على كل مشروع أقمته، ومبنى شيدته، وأرضا ملكتها، وسيارة اقتنتها... هل لك أن تفصح عنك ذلك؟

يا ابن الظهراني... يا من أدعت التدين ومشيت على خطا المتأسلمين واتسمت بسماتهم وأتبعت فكرهم وجبههم للأموال والتزلف إن هذا لعجب، وضحك على ذوقنا لشعب المغلوب على أمره، وما أوجدك إلا لتزوير إرادة أبناء الطائفة السنية مناهالي منطقة الرفاع، كما أوجدوا سلمان بن هندي محافظ منطقة المحرق لتزوير إرادة أبناء الطائفة السنية في منطقة المحرق.. وما أنتم إلا أدوات لمشروع فتنة طائفية، مرسوم ومخطط لها من قبل وزير الديوان الملكي خالد بن احمد آل خليفة، تمارسون (الجميزة) وتلعبون دورا تشييتي وتخريبي ضد أبناء الشعب البسيط والفقير الذي عانى ويعاني الحرمان من خيرات هذا البلد الغني بثرواته. ولي وقفة أخرى معكم أيها المتسترون بعباءة الدين والساترون على خطى الحكام المستبدين أصحاب الفكر الميكافيلي "فرق تسد"

غاده يوسف جمشير، رئيسة لجنة العريضة النسائية

حرب عوراء على الفساد في البحرين ملاحقة صغار المشتبه بهم بالفساد وإفلات كبار المفسدين

مركز البحرين لحقوق الانسان، يناير 2010

مختلفة ، خيرا مفاده أن شركة ألنيوم البحرين (ألبا) قد رفعت دعوة مدنية أمام المحكمة الفيدرالية المختصة بالولايات المتحدة ضد شركة الكوا الأمريكية ALCOA عن عمليات فساد كبرى تتمثل في أن الشركة وعلى مدى 15 عاما، خصصت عقود التزويد إلى مجموعة من الشركات التي أسسها مستشار يحمل الجواز الكندي ، وهو شريك لـ (الكوا)، كطريقة سرية لدفع عمولات غير قانونية للحصول على مناقصات تزويد (ألبا) بمادة الألومينا، وان (ألبا) دفعت ملياري دولار أكثر من السعر المطروح في السوق، في مقابل تحويل جزء من ذلك المال كعمولات إلى مسئول بحريني سابق وهو وزير النفط السابق وعضو في أسرة الملك الشيخ عيسى



وزير النفط
السابق
الشيخ
عيسى بن
علي آل
خليفة

بن علي آل خليفة . وعلى الرغم من حجم هذه القضية إلا انه لم يتم فتح أي تحقيق أو تحريك أي دعوة قضائية ضد هذا المسئول، وأن شركة ألبا أو مؤسسة ممتلكات التي تديرها والتي كانت قد قدمت أشخاص آخرين للمحاكمة بتهم تتعلق بالفساد وتلقي أموال كعمولات، قد تجاهلت تماما مسئوليتها في رفع دعوة جنائية في البحرين ضد الوزير المشار إليه كونه من الأسرة الحاكمة، بل لم يتم حتى توقيفه عن عمله كمستشار لرئيس مجلس الوزراء بدرجة وزير، خصوصا أن هذه القضية تفوق سابقتها بمئات المرات من حيث حجم المبالغ المقدمة ووضوح التهم الموجهة ، وحتى النيابة العامة والتي تعتبر شعبة من شعب القضاء لم تقم بالدور المنوط بها كجهة قضائية نزيهة، ولم تقم بتحريك أي دعوة قضائية على الرغم أن هذه القضية تعتبر من اكبر قضايا الفساد في تاريخ البحرين. ورافقت هذه القضية المدنية عدة دعاوى قضائية أو تحقيقات جنائية طالت نفس الموضوع خارج البحرين وتحديدا في الولايات المتحدة أو أوروبا ولكن حكومة البحرين التي هي الخاسر الرئيسي تجاهلت كل ذلك تماما وكان الموضوع لا يعينها.

ومنذ مجيء ملك البحرين الحالي إلى سدة الحكم تسارعت عملية إحلال أفرادا من الأسرة الحاكمة في المناصب التنفيذية العليا في الحكومة أو المؤسسات والشركات ومجالس الإدارات التي

إن الدعاوى والقضايا المتعلقة بالفساد والتي أثيرت في السنوات الأخيرة في شركة ألبا يمكن أن تكون نموذج لهذه الازدواجية في تنفيذ القوانين. فقد نشرت بعض الصحف البحرينية خبراً كانت قد أرسلته النيابة العامة للصحف البحرينية ومفاده إنها قد أصدرت أوامر بالقبض على مسئولين في قسم تسويق المنتجات في شركة ألنيوم البحرين (ألبا) بتهمة الحصول على عمولات من شركة أجنبية نظير خفض سعر بيع منتجات الشركة . وباشترت النيابة العامة التحقيق مع المتهمين وهم شخصان من مسئولي الشركة، وبقيا قيد الاحتجاز والتحقيق مدة تتجاوز الثمانية شهور، ولم يكونونا قد أبلغنا بطبيعة التهم الموجهة إليهما أو على أي قوانين تستند تلك التهم. وتم الإفراج عنهم في 5 يونيو 2008 بعد تدهور صحتهما نتيجة إصابتهما بمرض السل الرئوي الخطير جراء العدوى التي كانت قد إصابتهما نتيجة مخالطتهما احد نزلاء السجن المصاب بالمرض . ومنذ لحظة اعتقالهما قد تم تجريد جميع حساباتهم وحساباتهما أفراد أسرهما البنكية بما فيهم القصر منهم، ووقف مرتباتهما الشهرية وتقييد حريتهما في التصرف في أملاكهما . ورافقت عملية الاعتقال والاحتجاز حملة تشهير ضدتهما وقبل صدور أي حكم قضائي يدينهما، وبدأت هذه الحملة منذ لحظة القبض عليهما وحتى قبل بدء التحقيق معهما، أما من خلال البيانات المرسله للصحافة من قبل النيابة العامة التي لم تكن تتضمن أسميهما، أو من خلال التسريبات التي كانت تطلق هنا وهناك ويراد إيصالها للرأي العام من مصادر مختلفة منها الشركة المدعية، وكان من الواضح أن هناك بعض الجهات الحكومية تعمل على إقناع الرأي العام آنذاك بجديّة وحزم السلطة في هذه الحملة للقضاء على الفساد وكذلك لتلبية بعض المتطلبات التي تستدعيها بعض اتفاقيات التجارة المتعلقة بمناهضة الفساد والتي تبرمها البحرين مع دول أخرى كاتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

تمحور معظم التحقيق مع المشتبه بهما حول شكوك تحوم حولهما في تلقيهما عمولات من شركة أجنبية وسيطة نظير خفض سعر بيع منتجات الشركة ، والمؤسسة المتهمه بدفع تلك العمولات هي شركة كلنكور السويسرية لتسويق الألنيوم . لكن ما يثير الاستغراب هو تناقض أداء شركة ألبا في هذا الملف، فقد أبرمت اتفاقا فيما بعد مع هذه الشركة المتهمه بدفع تلك العمولات، ويقضي ذلك الاتفاق أن تكون شركة كلنكور الوكيل الحصري لبيع منتجات شركة ألبا في دول القارة الآسيوية .

وفي الوقت الذي تكافأ فيه الشركة المتهمه بإبرام هذا العقد معها ، يبقى فيه هؤلاء المشتبه بهم يواجهان المحاكمة بالتهم المشار إليها.

في قضية آخر تتعلق بالفساد وفي نفس الشركة (ألبا) المملوكة للدولة وتدار من قبل مؤسسة ممتلكات، نشرت صحيفة الوجل ستريت جورنال في عدة مواضيع ومقالات نشرت على فترات

يراقب مركز البحرين لحقوق الانسان باهتمام وقلق ازدواجية معايير السلطة في التعامل مع قضايا الفساد، والتمييز الفاضح في طرق التعامل مع المشتبه بهم في تلك القضايا. وفي الوقت الذي يتم فيه سجن صغار المشتبه بهم في قضايا تتعلق بالفساد وفضحهم في الصحف المحلية وأجهزة الإعلام الحكومية قبل صدور أي أحكام قضائية تدينهم، وخلافا لمبدأ أن المتهم بريء حتى أن تثبت إدانته، وسجن البعض منهم بصورة تعسفية خلافا للمدة المعقولة للتحقيق، وعدم وضوح التهم الموجهة إليهم أو القانونيين التي تستند عليها هذه التهم، فمن جهة أخرى - وخلافا لحقوق الأفراد في أن يكونوا سواسية أمام القانون وحققهم في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة أو تمييز - يبقى كبار المشتبه بهم في قضايا الفساد وتلقي الرشاوى والاستيلاء على الأراضي العامة، طليقي السراح بل متشبهين بمناصبهم وفي حصانة تامة من الرقابة أو المسائلة القانونية، كونهم أفرادا من الأسرة الحاكمة أو لقبهم لأحد قطبي الحكم.



ولي العهد
الشيخ
سلمان بن
حمد آل
خليفة

في حملة غير معلنة قد دشنها نائب الملك وولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة لمحاربة الفساد من خلال إطلاق مجموعة من التصريحات الصحفية المتتالية المناهضة للفساد، والمتوعدة للمفسدين بيد العدالة التي ستصل إليهم ، والتي رافقتها بعض الاعتقالات لمجموعة من الموظفين في عدة مؤسسات حكومية أو مؤسسات تملكها الدولة، وكانت بعض تلك الاعتقالات وعمليات الاحتجاز تتم بصورة تعسفية ومبالغ فيها وذلك لإثبات الجدية في هذه الحملة ضد الفساد وضد التلاعب بالأموال العامة، إلا أن جميع هذه القضايا والدعاوى التي تم التحقيق فيها استهدفت متوسطي وصغار الموظفين فقط، ولم تجرؤ أن تلامس الأشخاص الرئيسيين الذين ظلوا طليقي السراح طوال الوقت محتفظين بمناصبهم العليا في الدولة. وأضعفت هذه الازدواجية في التعامل مع قضايا الفساد والمفسدين بمصادقية وجدية هذه الحملة التي يقودها ولي العهد ضد الفساد كونها لم تلامس مصدر الخلل الرئيسي ولم تتجاوز الخطوط الحمراء وهم الأشخاص المحصنين والمسئولين الرئيسيين عن معظم هذه القضايا.

فيما تتواصل محاكمة المعامير، السلطات الأمنية تجدد حبس معتقلي الاحتجاجات الأخيرة استمرار في الإحتجاجات الشعبية وتزايد في

قامت مساء الخميس (الموافق 14 يناير) ميليشيا السلطة المسلحة باعتقال الشاب سيد أحمد سيد مجيد المرزوق (20 سنة) وذلك أثناء مروره بسيارة والده قرية السهلة الشمالية التي كانت حينها تشهد أنشطة احتجاجية تطالب بالإفراج عن خمسة شبان اعتقلوا منذ 19 نوفمبر الماضي بعد مواجهات في المنطقة. وقد تم اقتياد سيد أحمد- وهو من سكنة مدينة حمد- للتحقيق في مركز الخميس سيئ الصيت، ولا يُعرف مصير الشاب الذي لازال معتقلاً حتى هذه اللحظة. وقد حضر المحاميان اسامة المقابي وحسين الحداد من مكتب المحامي محمد التاجر الى النيابة صباح اليوم 16/1/2010 من الساعة الثامنة حتى الحادية عشرة بعد تليغيم بوجود سيد احمد المرزوق فيها لحضور التحقيق معهم وقد ابلغوا بان التحقيق سيتأجل للغد مما قد يكون محاولة لمنع حضور المحامين التحقيق بغية انتزاع اعتراف من المعتقل في غيبته.

وقد شهد ذلك المساء موجة من الإحتجاجات في الشوارع العامة لكل من قرى كرباباد، كرانة، بني جمرة، الدراز، جدحفص، الذيه، بوري، عالي، دمستان، المالكية المعامير وسترة إضافة للدير، تمثلت في اغلاق الشوارع من حرق الإطارات وصناديق القمامة في وسطها، بينما تواجه ذلك قوات الأمن الخاصة المدججة بأسلحة الذخيرة الحية (رصاص "الشوزن" المستعمل لصيد الطيور) وطلقات الرصاص المطاطي والغاز الكيماوي الخانق والمسيل للدموع إضافة لطلقات القنابل الصوتية. وترتكز الاحتجاجات والتظاهرات على قضايا المعتقلين الذين اعتقلوا بسبب نشاطاتهم ومشاركاتهم في أنشطة احتجاجية مناهضة لبرنامج التغيير الديموقراطي المعروف محلياً بـ"التجنيس السياسي"، وفعاليات مطلوبة بتحسين الوضع الإقتصادي وأخرى معنية بمناهضة التمييز الطائفي في الدولة.

وفي ذات اليوم (الخميس)، قررت النيابة العامة حبس خمسة من شباب قرية الدراز لمدة 15 يوم بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن الخاصة في مراهمة عشوائية للبيوت، إثر احتجاجات شهدتها الدراز ضمن الأنشطة الاحتجاجية التي تشهدها مناطق عدة في البحرين. وتشير التقارير الى أن الشبان الخمسة- وهم طلبة- كانوا مجتمعين للندراس والاستعداد للإمتحانات. وقد حضر المحامون أحمد العريض وماجد شهاب وحسين الحداد التحقيق معهم واثبتوا آثار التعذيب على اجسامهم و طالبوا بعرضهم على لجنة طبية لمعاينتهم الا ان النيابة تجاوزت طلب المحامين واحالتهم للطبيب الشرعي الذي يعمل تابعا لطاقمها و امرت بحبسهم على ذمة التحقيق.

وقد جرت عادة النيابة أن تقوم بحبس المعتقلين في الزيارة الأولى لهم- لمدة أسبوعين- دون أن يحضر التحقيق معهم محام ليشهد حالتهم ويوثق وضعهم الجسدي والنفسي أثناء تواجدهم هناك. وتشير التقارير الى أن أكثر من معتقل قد تم حبسه افرادياً بعد قرار النيابة بالحبس، ويكون ذلك بعد أن تعرض المعتقل لسوء المعاملة والتعذيب في مراكز التحقيق والاعتقال والتي تشمل مركز دوار 17 بمدينة حمد- مركز الخميس- مركز البديع- مركز النعيم- مركز مدينة عيسى - مركز سماهيج وسجن الحوض الجاف.

وأمام الأهالي والعامة في مركز شرطة البديع تعرض الشاب وهيب الأريش- من قرية الدراز- للضرب الجماعي والركل من قبل القوات الخاصة التي تحاوشته من كل جانب بعد انتهاء اعتصام أهالي الدراز مساء الخميس للمطالبة بالإفراج عن خمسة شبان من القرية من ضمنهم رامي الأريش أخ وهيب. وقد تسبب ذلك الاعتداء الوحشي على وهيب في كدمات في وجهه ومناطق مختلفة في وجهه (انظر الصورة للشاب وهيب الأريش ملقياً على الأرض بعد الاعتداء عليه http://www.iraqup.com/up/20100115/C2yeh-N6P1_499331380.jpg)

وعقدت يوم الأربعاء- الموافق 13 يناير جلسة محاكمة معتقلي المعامير والمتهم فيها عشرة من أبناءها- بينهم أحداث- بتهمة الإشتراك في موت الباكستاني شيخ محمد رياض في مارس الماضي والذي توفي متأثراً بجراحه في مستشفى السلمانية بعد أن تعرض للحرق في سيارته في منطقة المعامير. وقد تركزت الجلسة على مساءلة طبيب النيابة (مصري جنس) الذي حاول الإلتفاف على أسئلة الدفاع ونكران وجود إصابات على أجساد المعتقلين بسبب سوء المعاملة والتعذيب متهما إياهم، وهم المحبوسين بشكل إنفرادي في الأيام الأولى التي تم عرضهم عليه، بقيامهم بتعذيب أنفسهم. وقد أجل قاضي المحكمة الكبرى

تديرها أو تملكها الحكومة، وتعطى لهم تلك الوظائف كامتيازات يتمتع بها أفراد الأسرة الحاكمة بعيدا عن مبداء العدالة التي ينادى بهما ولي العهد وبعيدا عن أهليتهم وأحقيتهم أو إمكانياتهم الأكاديمية لشغل تلك المناصب ، ولأول مرة ومنذ استقلال البحرين أصبحت نسبة أبناء الأسرة الحاكمة تفوق مجموع المواطنين من سنة وشيعة في مجلس الوزراء وحوالي نصف مجالس الإدارات للشركات التي تملكها الدولة. وساهمت هذه السياسة في انتشار عامل المحسوبية والقبلية والوصولية وفقدان عنصر التنافسية في المؤسسات والهيئات الحكومية على حساب المهنية والحرفية والإتقان في العمل التي لم تعد هي المعايير التي تستخدم للتدرج والنمو الوظيفي في هذه المؤسسات، وكان لذلك الأثر الكبير في ترهل وضعف أداء وإنتاجية الكثير من المؤسسات الحكومية . وما يفلق في هذا الأمر أيضا أن هؤلاء وكونهم أعضاء من الأسرة الحاكمة لا يتعرضون للرقابة أو للمحاسبة عادة، ولا توجد سوابق أن قدم أي منهم للمحاكمة على أي تهم تتعلق بالفساد أو سوء الإدارة، بل تعد البحرين من الدول القلائل في مجلس التعاون الخليجي التي لم تقدم أي من أفراد أسرها الحاكمة إلى المحاكمة، في وقت هي تعد من أكثرهم هيمنة لأفراد الأسرة الحاكمة على مناصب الدولة المهمة وكذلك جهازها التنفيذي والاقتصادي والقضائي. وأدت سياسة خلفنة الوظائف المهمة في الدولة إلى أغلبية هذه المؤسسات الحكومية المدارة من قبلهم أن تكون في حصانة تامة من المساءلة و الرقابة و المحاسبة المالية والإدارية.

وفي حين أن الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة نائب ملك البحرين وولي عهده ورئيس مجلس التنمية الاقتصادية وهو المسؤول الاقتصادي الأول في جهاز الحكم والمسئول عن تدشين الحملة على الفساد قد صرح في وقت سابق "أن حملة مواجهة الفساد سوف لن تستثني أحدا، وستطال يد المحاسبة والعدالة أي وزير أو مسئول في حال ثبوت تورطه في قضايا الفساد " ولكن السلطات البحرينية أو مؤسسة ممتلكات لم تلتزم بهذه العبارات بل تعاملت بمعايير مزدوجة واضحة مع هذه القضية عن سابقاتها والتي كان المشتبه بهم من صغار الموظفين، وذلك من أجل تحصين المسئول المذكور من يد العدالة.

وقد أصبح من المعروف اليوم بأن مسئولين كبار في الدولة، وأفرادا من الأسرة الحاكمة ، يشاركون في مشاريع استثمارية ضخمة تعتمد على الاستحواذ على مساحات واسعة من الأراضي العامة من غير حق، وخصوصا في الأراضي المدفونة من سواحل وجزر البحرين بما يقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات، فيما يتم استخدام الميزانية العامة وإمكانيات الدولة لتقديم البنية التحتية لتلك المشاريع المملوكة بشكل خاص. علما بأن الدستور البحريني يمنع الجمع بين الوظيفة العامة والعمل الاستثماري الخاص.

وفيما شكل مجلس النواب لجنة للتحقيق في الأراضي المدفونة، وطرح عدد من النواب قضية الاستيلاء على أراضي الدولة من قبل متنفذين، واكتشف أعضاء المجالس البلدية المنتخبة الكثير من المعلومات المتعلقة بذلك، إلا أن مجلس النواب أو أعضاء المجالس البلدية لم يعلنوا حتى الآن المعلومات التي لديهم أو النتائج التي توصلوا لها، ولم يتم حتى الآن مساءلة أي من المسؤولين. ويعتقد أن هيمنة كبار المتنفذين على مؤسسات الدولة، وخشية أعضاء مجلس النواب والمجالس البلدية من سطوتهم ستحد من اتخاذ أية إجراءات ضد هؤلاء المتنفذين. وفي ظل عجز ممثلي الشعب المنتخبين عن معالجة قضية الفساد أو حتى فضحها ، تبقى وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المختصة بحقوق الانسان والشفافية إما ملاحقة أو ممنوعة من العمل والنشاط والتعبير وأما خاضعة لنفوذ وسطوة المتنفذين أنفسهم، مما يجعل دورها هامشيا في معالجة الفساد.

وفي الوقت الذي يرحب فيه مركز البحرين لحقوق الانسان بأي توجه للقضاء على الفساد بما فيه حملة ولي العهد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، إلا أنه يعتقد أن التعامل مع قضايا الفساد بمعايير مزدوجة سوف يضعف من صدقية هذه الحملة، وان أي نية لمحاربة الفساد يجب أن تبدأ من الأعلى من خلال وقف الرؤوس الكبيرة من استنزاف أموال الدولة ومقدراتها ، بل سيعطي ذلك التوجه إن تم المزيد من الدعم الشعبي والمصادقية أمام الرأي العام المحلي والدولي. ويذكر المركز بما جاءت به المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي نصت على انه " يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق"

تزايد الاعتقالات النتمة من ص 5

المحاكمة لجلسة 21 فبراير القادم، لمزيد من المسانلة للطبيب المسئول عن الباكستاني المتوفى رياض شيخ محمد أثناء وجوده في المستشفى، وكذلك للمسئول عن التحقيق والتعذيب أثناء الفترة الأولى.

وفيما أقرت السلطات الأمنية تعرض الطفلة اليتيمة فاطمة ميرزا أحمد (13 سنة) من قرية الدير الى طلق ناري- عبارة عن قنبلة انشطارية- اخترق نافذة غرفتها مساء الأحد الموافق 3 يناير وتسبب في إصابتها في وجهها ومناطق مختلفة في جسمها، تحاول تلك السلطات من التنصل عن مسئوليتها الأخلاقية في الاعتذار الرسمي والعلني للضحية وأهلها وجبر ضررها من خلال تعويض مجز أضافة لتقديم العلاج الجسدي والنفسي للطفلة. وقد أرسلت وزارة الداخلية أكثر من شخص من منسوبيها في محاولة لتثني اهالي الضحية عن الحديث للصحافة أو رفع دعوى تعويض في المحاكم المدنية وقبول الأمر الواقع على ان يتم اصلاح ما سببته قواتها من تلفيات في المنزل وتعويض العائلة. وفي نفس المنطقة تعرض الشاب سيدحسين هاشم (39 عاما) الى الطلق المباشر قبل قوات الخاصة باستخدام الرصاص المطاطي، حيث أصيب في خاصرته. وبعدها تجمع أفراد تلك القوات المكونة من جنسيات غير بحرينية (باكستانية، يمنية، سورية، أردنية، عراقية) حول سيد حسين ووضع أحدهم السلاح على رقبته قبل أن تتوالى القوات بشكل جماعي في ضربه بشكل عشوائي تسبب في إصابته في مناطق مختلفة في جسمه قبل اقباده لمركز الشرطة بتهمة التطاول على رجال الأمن! وقد تم الإفراج عنه بعد التعهد بعدم الخروج من منزله. وكان سيد حسين قد تعرض للطلق الناري عليه وهو بداخل منزله بعد أن طلب من القوات الخاصة التوقف عن إطلاق الأعيرة المطاطية ومسيلات الدموع على نوافذ المنازل، بعد محادثة قام بها وهو من داخل منزله مع أحد.

وفيما يلي تحديث لمعتقلي أحداث البحرين من قرى ومدن البحرين حتى كتابة هذا التقرير:

1) معتقلو ستره: (معتقل واحد منذ 13 أكتوبر 2009م)

صادق جعفر النكال (6 سنة) وعبدالله أحمد حبيب (20 سنة)- اعتقلا عصر الجمعة الموافق 23 أكتوبر الماضي بعد مسيرة احتجاجية سلمية جابت بعض أزقة ستره انقضت عليها قوات الأمن لتفرقها بالقوة واستعمال أسلحة الذخيرة المختلفة. بتاريخ 15 ديسمبر حكمت عليهم المحكمة الجنائية الصغرى بالحبس 3 أشهر بتهمة الشغب والتجمهر المحظور. وقد أفرج عن عبدالله يوم الاربعاء الماضي الموافق 6 يناير بينما لا زال صادق النكال محبوساً برغم من انتهاء فترة الحكم على الشابين معاً في ذلك اليوم.

2) معتقلو المعامير: (معتقلان منذ 11 نوفمبر 2009م)

إضافة لما سبق من معتقلي هذه القرية، فإن النيابة العامة قد أحوالت كلا من حسن عبدالأمير رضي (20 سنة) و مجيد حسين صليل (28 سنة) لمحكمة الجنائيات الكبرى بزعم مشاركتهما في اعمال شغب في منطقة بلاد القديم والتي ستعقد أول جلساتها بتاريخ 20 يناير الحالي. وكان حسن قد اعتقل وهو في سيارته مساء الأربعاء 11 نوفمبر بينما كان في منطقة بلاد القديم بينما اعتقل مجيد من أمام منزله في المعامير بعد محاصرته من قبل القوات الخاصة ظهر

الثلاثاء الموافق 17 نوفمبر. وتشير التقارير لتعرض كلا من حسن ومجيد للضرب والتعذيب الشديد باستخدام الفلقة والتعليق والحرمان من الاحتياجات الطبيعية كالأكل والسباحة إضافة لحبسهما بشكل إنفرادي لمدة أسبوعين منذ اعتقالهما.

3) معتقلو الدير: (أربعة معتقلين منذ 18 نوفمبر 2009م)

بتاريخ 7 يناير الحالي، جددت المحكمة الجنائية الصغرى الحبس لمدة 45 يوم لكل من كميل حسن الغنامي (16 سنة)، سيد علي سيد سعيد (22 سنة)، حسن علي حسن (26 سنة)، حسن علي أحمد داوود (23 سنة) بتهمة التجمهر والشغب، بينما تم الإفراج الطفل رضا رجب (15 سنة) الذي اعتقل عند عودته من المدرسة، بينما اعتقل الباقي من خلال مدهامات لبيوتهم فجر الأربعاء الموافق 18 نوفمبر الماضي. ومن أصل تسعة معتقلين من قرية الدير، شملت الشبان السابق الذكر، تعرضوا لسوء المعاملة والتعذيب في مراكز التحقيق، أفرجت السلطات في 22 نوفمبر الماضي عن كل من محمد فيصل حسن علي (19 سنة)، أحمد عطية محمد العرادي (18 سنة) وأحمد عبدالمنطلب أحمد اسماعيل (16 سنة)، بينما أفرجت عن حسين فيصل حسن علي (17 سنة) بتاريخ 6 ديسمبر، وكان قد تم اعتقالهم من منازلهم فجر الجمعة الموافق 20 نوفمبر الماضي.

4) معتقلو حادثة السهلة: (خمسة معتقلين منذ 22 نوفمبر 2009م)

في صباح الخميس الموافق 7 يناير، أمر قاضي محكمة التجديد بتعديل حبس 4 من أصل 5 من المعتقلين في حادثة السهلة (تم تجديد حبس الخامس في اليوم السابق) لمدة 45 يوماً على ذمة القضية بعدما وجهت إليهم النيابة تهم الشروع في القتل وحباسة عبوات حارقة أثناء "تجمهر وأعمال شغب" في منطقة السهلة. وكان الشبان الخمسة: سيد عيسى سيد عباس (22 سنة)، سيد صادق سيد علي مهدي (17 سنة) من السهلة/مدينة حمد، حسين جعفر عبدالكريم (17 سنة) من السهلة /باربار، عبد العزيز عبد الرضا ابراهيم (23 عاما) من كرزكان/ مدينة حمد وعيسى عبدالله كاظم (18 سنة) من كرانة. قد أعتقلوا من مناطق مختلفة من خلال مدهامات الفجر لبيوتهم في 22 و 23 نوفمبر الماضي، ما عدا عبدالعزيز الذي اعتقل من مكان عمله. تجدر الإشارة الى أنه لم يصدر أي أمر قضائي لتلك الاعتقالات أو المدهامات التي تم من خلالها إرهاب الأهالي وسوء معاملتهم إضافة لكسر أبواب منازلهم وتخريب محتوياتها، كما منع أهاليهم من رؤية أبناءهم ونكران وجودهم في مراكز الشرطة لمدة تجاوزت الأسبوعين. وفي يوم الثلاثاء الموافق 8 ديسمبر جددت لهم النيابة الحبس 30 يوماً على ذمة التحقيق في تهمة "الشروع في القتل" لأحد قوات الأمن الخاصة أثناء المواجهات التي حدثت في قرية السهلة أمسية الخميس الموافق 19 نوفمبر الماضي.

5) المالكية: (خمسة معتقلين منذ 16 ديسمبر 2009م)

بسرعة غير معهودة وعلى خلاف القضايا المذكورة أعلاه والتي تسبق هذه القضية، فإن النيابة العامة قد رفضت تنازل النائب البلدي علي منصور على خلفية حرق منزله وثلاث سيارات في المالكية في فجر الإثنين 7 ديسمبر الماضي والتي اتهم فيها مجموعة من الشباب الناشط في المنطقة، وأحالتها للمحكمة الجنائية الكبرى (وذلك للالتفاف على تصريحه في الصحف اليومية بالتنازل حقه الخاص قبل المعتقلين لاقتناعه باتهامهم من قبل اجهزة الداخلية بدون وجه حق خصوصاً بعدما

شاهدهم في اضطراب نفسي عند جبرهم على تمثيل الواقعة من قبل النيابة امام عينه) بالرغم من إعلانه في الصحف بأنه سوف يتنازل عن حقه، وبالرغم من ذهابه مع محامي الشبان الخمسة للنيابة وكذلك لمكتب النائب العام وتسليم تنازل موثق عن الحق الخاص. وقد تم تحديد 20 يناير الحالي لأول يوم جلسة محاكمة الشبان الخمسة بتهم الحرق الجنائي، ويثير هذا التصرف الريبة ويميل للإعتقاد بالكيدية في الاعتقالات التي طالت شباب المنطقة، وتحديداً المالكية التي كان لها - ولا زال- دور متميز في الاحتجاجات الشعبية في الفترة الماضية. تجدر الإشارة الى انه من المعتاد ان لا يتم احالة اي دعوى الى المحكمة قبل فوات ما يقارب ثلاثة اشهر من تاريخ الاعتقال تستنفذ فيها النيابة مدة التوقيف الاحتياطي، في حين ان دعوى الدير ودعوى السهلة هما اقدم من هذه القضية من حيث التاريخ ولكنهما لم تحالا حتى الان الى المحكمة طالما ضمنت النيابة وجود المتهمين في السجن . ومن المعروف حسب قانون المرافعات انه بمجرد احالة الدعوى للمحكمة فان النيابة تتخلى عن ولايتها على الدعوى وتترك امر الافراج بيد المحكمة لما لها من سلطة تقديرية في الاخذ بالتنازل من عدمه بينما يتوجب على النيابة الافراج الفوري عن اي متهم بعد تنازل صاحب الحق الخاص عنه وهو ما يفسر لماذا احيالت الدعوى للمحكمة بسرعة !يذكر أنه على خلفية حرق منزل علي منصور في قرية المالكية، قامت الأجهزة الأمنية باعتقال ستة شبان من المنطقة الغربية، أعمارهم تتراوح بين 15-17 سنة (خمسة معتقلين المالكية وهم: صادق الورد، علي جعفر أحمد، علي محمد بو حميد، صادق علي عبدالله، حسين ناصر عبدالله، فيصل سلمان عبد الحسن- ومعتقل واحد من قرية دمستان وهو عبد الشهيد صالح مكي) من خلال مدهامات في فجر الأربعاء الموافق 16 ديسمبر الماضي، ضمن المتهمين بالحرق الجنائي. وفيما تم الافراج عن صادق الورد لاحقاً، تشير التقارير الى تعرض المعتقلين للتعذيب الشديد وسوء المعاملة لإرغامهم على الاعتراف على أنفسهم، وكان ذلك جلياً عند جلبهم لتمثيل الواقعة، حيث تم ضربهم هناك- عند بيت النائب- وعلى مرأى من الجميع.

6) الدراز: (خمسة معتقلين منذ 13 يناير 2010) قررت النيابة يوم الخميس الماضي الموافق 14 يناير حبس كلا من عباس حسن النمه (23 سنة)، جلال حسن النمه (20 سنة)، حسن كاظم حسن (22 سنة)، جعفر محمد حبيب (19 سنة) إضافة إلى رامي الأريش (19 سنة) لأسبوعين على ذمة التحقيق. وكان الشبان الطلبة يتدارسون استعداداً للإمتحانات النهائية أثناء وجود احتجاجات شعبية خارج المنزل على استمرار المحاكمات قبل أن تدهم القوات الخاصة المدججة بالسلام المنزل الذي يتواجدون فيه وتعتقلهم بشكل جماعي وتحبسهم في مركز شرطة البديع. وكانت قد شهدت مناطق البحرين احتجاجات شعبية واسعة عصر ومساء الأربعاء الموافق 13 يناير، حيث محاكمة معتقلي المعامير، وقد تميزت تلك الاحتجاجات بمواجهات تتسم بالعنف حيث استعملت القوات المرتزقة الذخيرة الحية (الشورن والانشطاري) إضافة للرصاص المطاطي والغازات الكيماوية الحارقة والمسيلة للدموع، فيما تم مواجهة ذلك بغلق الشوارع العامة بالإطارات المشتعلة وحوايات القمامة إضافة لقفز القوات الخاصة بالحجارة وقنينات الملوتوف.

حركة حق — 16 يناير 2010م

تجديد العزم للتغيير باستيعاب حقيقة المشروع الخليفي

ماديا من الانساق وراء المشروع الخليفي، فان غالبية المواطنين تعاني من الظلم والقمع والحرمان، وان ثورات الجوع لم تتوقف ومعها الانتفاضات من اجل الوجود والكرامة. من هنا فالمطلوب ما يلي: اولا التصالح في ما بين المواطنين على ضرورة استعمال العقل في صياغة الموقف، وعدم الانساق وراء العواطف والشعارات التي تقتل التفكير الشخصي وتحول المواطن الى خروف يساق الى المقصلة بدون اختيار، ثانيا: ان ينظر الى المشروع الخليفي برمته، ليتضح التكامل بين جوانبه الامنية والسياسية وما يتعلق بتغيير التركيبة السكانية. ثالثا: عدم الانخداع ببعض ما يطلقه رموز الاحتلال، و اعتبار ما قاله ولي العهد الخليفي مؤخرا بـ "وقوع اخطاء في الماضي" لا يعني التراجع عن مشروع التغيير السكاني او اي بند من بنود المشروع التخريبي/ رابعا: ان الشعب البحراني سوف يقاوم ذلك المشروع، ولن يفت في عضده قبول البعض به، خصوصا بعد ان اثبتت تجربة السنوات الاخيرة عدم جدوى ذلك اطلاقا، خامسا: ان المقاومة البحرانية سوف تواصل تصديها لذلك المشروع الشرير بكل ما لديها من وسائل مشروعة، وسوف تحمل قضيتها الى العالم، بدون كلل او ملل، سادسا: ان المقاومة البحرانية ضد الاحتلال الخليفي وجدت لتبقي بعون الله ووعي المواطنين، والوحدة الوطنية التي سعى الخليفيون لتمزيقها عبر مشروع التجنيس السياسي وعبر الاعلام الطائفي وتعيين اكبر رمز طائفي مسؤولا عن تنفيذ المشروع الخليفي المذكور. والامل ان يستعيد البحرانيون الاصليون، سنة وشيعة، حقائق الماضي القريب، لينطلقوا بوعي وادراك من اجل تحقيق وجودهم ومصالحهم، مستعينين بالله وحده، ومعتمدين على انفسهم، ومستمدين العون من قاصم الجبارين، فهو حسبنا ونعم الوكيل.

مطلوب لمواجهة ذلك المشروع. لقد اصبح واضحا ان المشروع الخليفي اخطر كثيرا من مسألتي "المشاركة" و "المقاطعة" وانه مشروع متكامل ليس من المنطقي او العلمي القبول ببعض بنوده ورفض البنود الاخرى، بل المنطق يقتضي رفضه جملة وتفصيلا لتحقيق عدد من الامور: اولها افهام الجهات التي تقف وراءه ان شعب البحرين يدرك خطر ذلك المشروع ولا يقبل بتسليم هوية البلاد وتاريخها وامتانة نسيجها الاجتماعي في مقابل انتخابات صورية اثبتت التجربة فشلها الكامل. ثانيا: اعادة الروح لحركة الشعب البحراني الذي ورث الجهاد والنضال عن اسلافه ولم يتهاون في مواجهة الاحتلال الخليفي على مدى القرن الماضي بدون انقطاع، ثالثا: حرمان الاحتلال الخليفي من اية شرعية سياسية او شعبية، واطهر هويته الحقيقية كنظام احتلال، وهو ما اصبح واضحا لمن لا يريد اغماض عينيه، وليس نظاما منديا. الامر المؤكد ان القبول ببعض بنود المشروع الخليفي قد وفر له فرصة التظاهر امام العالم بانها "ديمقراطية" وان الذين يعارضونه انما هم فئة صغيرة متطرفة. والحق ان شعب البحرين يرفض ذلك النظام الذي يدرك هذه الحقيقة. ولو كان يعلم ان هناك دعما له ولمشروعه لاجرى استفتاء على دستوره قبل فرضه بجره قلم واحدة في فبراير 2002.

ماذا يعني ذلك؟ بعد سنوات عجاف من محاولات البعض القضاء على روح المقاومة لدى المواطنين تحت عناوين وذرائع شتى، وبعد ان اتضح ان هذا الاسلوب قد دفع بعض شركاء الحكم الى رفع صور الديكتاتور وتبجيله ومدح اقبح رموزه مثل رئيس الوزراء ووزير الداخلية، اتضح ان روح المقاومة ما تزال، والله الحمد، عميقة في نفوس الكثير من ابناء البحرين الذين اصرروا على الاحتفاظ بعقولهم وعدم الانساق وراء المشروع الخليفي وشعاراته واساليبه في غسل الادمغة وتغيير النفوس والقلوب. فاذا كانت فئة صغيرة جدا هي التي استفادت

اصبح في حكم المؤكد ان مشروع حمد السياسي قام على اساس ثلاثة منذ ان خطط له الامريكويون في العام 2000، هما: تخفيف القبضة الامنية، وحرارك سياسي يبدو "ديمقراطيا"، والسماح للعائلة الخليفية بتغيير التركيبة السكانية. وقد تضمنت الاساس الاول اخلاء السجون من آلاف المعتقلين خصوصا مع اصرار لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة انذاك على ايفاد المقيدين الخاصين حول الاعتقال التعسفي والتعذيب. اما الاساس الثاني فقد تمخض عنه فرض الدستور الخليفي في العام 2002 والغاء وثيقة التعاقد الوحيدة بين اهل البحرين والاحتلال الخليفي، واجراء انتخابات صورية توفر للاحتلال "شرعية" سياسية وتحسن صورته وتجعله يبدو "ديمقراطيا". اما الاساس الثالث فقد أدى الى مشروع التجنيس السياسي الذي تحول الى كارثة حقيقية للبحرين وشعبها، ما يزال الجميع يدفع ثمنها حتى الآن، وستظل عنواننا لازمة متواصلة. وكان رأي المعارضة منذ بداية ذلك المشروع واضحا، لولا حدوث خروقات لاحقة. قام ذلك الرأي على الرفض المطلق للمشروع كاملا، وعدم تجزئة المواقف باقرار بعض بنوده ورفض البعض الآخر. المشروع كان واضحا منذ البداية، وقد كشف بعض النشطاء عن

بنوده منذ صيف 2001، واسسوا موقفهم على اساس ذلك. ارتأت المعارضة عدم "التبعض" في الموقف السياسي من خلال الموافقة على بعض بنوده ورفض البنود الاخرى، وأصررت على ذلك الرض حتى العام 2006 عندما اتخذ فريق قرارا خطيرا باخذ ما يعتقدونه من جوانب ايجابية من ذلك المشروع وعض الطرف عن الجوانب السلبية. هذا الموقف شجع الاحتلال الخليفي على الاستمرار في الجانب الأسوأ من ذلك المشروع وهو تغيير التركيبة السكانية. وقد وفر اخلاء السجون واجراء الانتخابات وفق الدستور الخليفي دفعة قوية للحاكم وزبانيته للاسراع بالتجنيس السياسي، لاسباب عديدة من بينها انشغال المعارضة بمقولتي "المشاركة" و "المقاطعة"، وهو أسوأ ما مرت به تلك المعارضة وما تزال تعاني منه فالقضية التي اكد عليها المقاومون للاحتلال الخليفي ابعد كثيرا من الانتخابات لمجالس صورية اثبتت التجربة عدم قدرتها على احداث تغيير حقيقي في البلاد في ظل الاحتلال، واقتصر دورها على تقديم بعض الخدمات المحدودة للمواطنين. ولعل الاخطر في ذلك ان يتم تحويل اهتمام المواطن البحراني من الهم السياسي القائم على اسس من الحفاظ على الوجود والعيش الكريم والحق السياسي القائم على الشراكة الدستورية، الى الهم المعيشة اليومية واختصار حياته في جوانبها المادية المحدودة. هذا الانحسار النفسي ساهم في اضعاف مواجهة الجانب الاخطر من المشروع الخليفي الذي اعده الامريكويون والبريطانيون، فلم تعد جريمة التجنيس السياسي الا هما جانبيا لدى الكثيرين، بعد ان قرر بعض الرموز انتهاز سياسية "التبعض" في قبول بعض جوانب ذلك المشروع ورفض بعضها الآخر. وبدلا من وصف المعارضين لذلك المشروع بـ "مقاومي الاحتلال" اطلقت عليهم تسميات مثل "مقاطعين" او "ممانعين" وكلاهما لا يعكس ما هو

تحالف الممانعة يبدأ برنامج التثقيف التوعوي بندوة في جزيرة سترة



ندوة مخططة واهداف التغيير السكاني في البحرين - مآم المطار جزيرة سترة

النوري : ما يحصل في البحرين أكبر من التجنيس السياسي فهو تغيير السكان الأصليين وإبادة شعب جزيرة سترة بدأت الحملة الشعبية لمناهضة التغيير السكاني في البحرين برنامج التثقيف التوعوي بندوة ليلة الجمعة 28 يناير 2010م في مآم المطار بجزيرة سترة بمشاركة كل من أمين عام "حركة حق" الأستاذ حسن المشيمع والقيادي بـ"تيار الوفاء الإسلامي" الشيخ سعيد النوري. وقد صرح القيادي بـ"تيار الوفاء

الإسلامي" المفكر الشيخ سعيد النوري أن هذا البرنامج يهدف لتثقيف وتهيئة الساحة و الشعب وتأسيس المفاهيم والمصطلحات السليمة لهذا الملف الجوهري الخطير والهدف العميق للسلطة فهو قد خرج من قانونية التجنيس من عدمه إلى هدف أكبر وأخطر وهو تغيير السكان الأصليين واستبدالهم بشعب مصطنع وجلب مرتزقة لقمعهم وأكد على ان ما يجري هو إبادة شعب . وقال اننا ننظر للمسألة أنها أخطر وأكبر من عنوان التجنيس السياسي و الجدل القانوني ونجدها مخطط خطير وكبير يهدف لإبادة الشعب بسنته وشعبته الأصليين ضمن سياسية جلب شعب مصطنع و التضييق على الشعب الأصلي وتهميشه. مؤكداً على أن الحملة لها عدة ندوات مهمة في مناطق متعددة ضمن برنامج التثقيف التوعوي وسيعلن عن كل فعالية في حينها بهدف توعية الجماهير وتهيئة الساحة للتحرك الضاغط

صامد على طريق الحرية

لملم الجرح يا سليل الإباء
وابتسم للحياة يا ابن أوام
أنت من معشر الأباة وقوم
رفعوا هامهم بوجه الأعداء
رفضوا ان يصفاحوا أجنبيا
أنت من عصابة التحدي جهارا
أنت أنت الذي لا يبالي
هل يضير الجبال عطفة عنز
علم أنت في ربوع أوام
فتح الله قلب شعب وفي

سر عزيزا على طريق الضحايا
قف كما الطود لا اصابك هم
أنت حر برغم قيد وأسر
فامش للمجد شامخا تتهادى
دنست أرضنا بحقد دفين
حاربتنا واستبدلتنا بقوم
واستباححت أوامنا باحتلال
وأحلت شبابنا في سجون
أه يا درة الخليج فإني
لك حبي بلوعة واشتياق

ما توصلت اليه المؤسسة المذكورة بعدم وجود حرية في البحرين. ان الاحتلال لا يمكن ان يؤسس لديمقراطية حقيقية في اي بلد. وقد اثبتت التجارب الاخيرة في العراق وافغانستان ان الخيار الشعبي لا يكون له مفعول الا بغياب الاحتلال. والخليفيون يدعون انهم ليسوا محتلين، و لكنهم يمارسون الاساليب نفسها. فقد فرضوا دستورهم الخاص على اهل البحرين كما حاول الامريكيون ان يفعلوا بعد احتلال العراق لولا تصدي آية الله السيد السيستاني حفظه الله لتلك الخطوة وافشالها واستبدالها بخطوة اخرى مهدت الطريق لكتابة دستور عراقي بأيد عراقية. لقد قالت منظمة "فريدم هاوس" ما قاله البحرينيون منذ عشرة اعوام، وهو القول الفصل ولا مجال للاحتلال بعد اليوم لتبرير مخططاته الشيطانية، مهما سعى للتضليل والتشويش بأساليب النفاق والكذب. ولم يعد هناك مجال لانفاذ الحكم الخليفي من حتمية السقوط الا بالتخلي عن عقلية الاحتلال والسماح للشعب بكتابة دستوره، والغاء مشروع الابادة من خلال التجنيس السياسي

فشل في محاولة تقنين القمع المتمثل بقانون امن الدولة امام برلمان 1973، بينما الحاكم الحالي استطاع تمرير قوانين القمع من خلال مجالسه الصورية. وليس مستبعدا ان يمرر القانون السيء الصيت رقم 56 عبر مجلس الشورى الذي يعين الحاكم نصف اعضائه ويسمح بانتخاب النصف الآخر. ومن المؤكد ان مؤسسة بيت الحرية "فريدم هاوس" قد اطلعت على ذلك القانون وادركت بعده الحقيقي. فكيف يستقيم الادعاء بوجود ديمقراطية وحرية اذا كان المعدوبون يتمتعون بحصانة رسمية؟ الثالثة: ان الحكم الخليفي مستمر في استصدار ما يحتاجه من قوانين قمع عن طريق "ديمقراطيته" التي قتل في اقتناع الآخرين بها. فها هو مجلس الشورى يصدر قراره الجديد باعدام من يوصل اخبار القمع والاضطهاد الخليفي للجهات الدولية، واعتبار ذلك "إفشاء لاسرار الدولة". ويهدف من ذلك لامرين: اولهما تخويف نشطاء حقوق الانسان من التواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية التي اصدرت في السنوات الاخيرة بيانات قوية ضد الحكم الخليفي واتهمته بانتهاكات فظيعة لحقوق الانسان. وثانيهما ردع ضحايا التعذيب من تقديم افادات ضد رموز الحكم الخليفي كالمفسير الخليفي في بريطانيا ووزير الامن الوطني الحالي الذي سمح بتعذيب ابناء البحرين في الزنانات بدون رحمة او شفقة.

لا شك ان مؤسسة "فريدم هاوس" قد اطلعت على هذه الحقائق وتوصلت لاستنتاجها الذي ستكون له انعكاسات كبيرة على الحكم الخليفي. فقد اعتمد الحاكم الحالي على الدعاية لترويج حكمه ومشروعه، وهذه الدعاية قامت على اساس وجود تغير سياسي كبير وانفتاح في مجال الحريات العامة وحكم القانون، وانه احدث قطيعة مع الماضي الاسود الذي تميز بقمع المواطنين وممارسة الاستبداد في اشبع صورته. وقد جاء تقرير المؤسسة الدولية ليفند بشكل قاطع تلك الادعاءات جملة وتفصيلا. فالبحرين، وفق تقرير "فريدم هاوس" اصبحت من الدول التي لا تتوفر فيها الحرية. فما هي الانجازات التي يتشدد بها الحاكم ونجله وابواقه الاعلامية؟ كان النظام يعتقد ان اجراء الانتخابات يكفي لافتتاح الآخرين بوجود ديمقراطية، ولو كان الامر كذلك لثم إفراغ الديمقراطية من محتواها. فما جدوى انتخابات لا تقنن الحريات العامة؟ ولا تحمي المواطنين بالقانون؟ وما هذه الديمقراطية التي لا يستطيع الاعضاء المنتخبون اصدار القوانين المزمة لنظام الحكم، بل ان كل ما يصدرونه انما هو "توصية"؟ قد يدعي الحكم وابواقه ان الامر ليس كذلك وان بإمكان مجلس الشورى اصدار القوانين، ولكن يمكن الاشارة الى قرار هذا المجلس الصوري برفض غلق مكتب مقاطعة "اسرائيل". فهذا القرار لم تقبله العائلة الخليفية ولم تنفذه، وبقي المكتب مغلقا. وكذلك الامر بالنسبة للتطبيع مع الصهاينة، فقد اتخذ هذا المجلس الصوري قرار عدم التطبيع، ولكن العائلة الخليفية ردت على ذلك بان ذلك ليس من حق المجلس لانه تدخل في صلاحياتها. ان لدى آل خليفة ديمقراطية من نوع خاص، تحصر مهمة مجلس الشورى باقرار ما تريده العائلة الخليفية من قوانين وقرارات ولا تبادل لاستصدار قرارات منفصلة عن الرغبة الخليفية. ولذلك حاولت الابواق الرسمية لترويج مقولة وجود ديمقراطية "تضاهي أعرق الديمقراطيات في العالم". فما الدليل على وجود تلك الديمقراطية؟ الدليل الوحيد الذي يقدمه الاعلام السلطوي وجود انتخابات للمجالس الصورية التي لم يستطع اي منها اتخاذ قرار جوهري واحد مخالف لما يريده الخليفيون المحتلون.

وأدركت منظمة "فريدم هاوس" من جهة ثانية حقيقة اخرى، وهي ان العائلة الخليفية تحكم البلاد بعقلية المحتل، فرفضت ان تعترف بشراكة سياسية حقيقية لأهل البحرين، وسعت لتقنين دورهم بدستور كتبه المحتلون ولم يسمح للمواطنين بالمشاركة في كتابته على الاطلاق. هذه الحقيقة وحدها كانت كافية لاثبات

